لاتجاهات الموالين للولايات المتحدة ويظهرها وكأنها القوة الحريصة على العدالة؛ مما يؤدي الى قطع الطريق أمام توجه العرب نحو المعسكر الاشتراكي من جهة ويعطي للمشاريع الأميركية من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط وقعاً آخر من جهة أخرى.

وبموازاة مشروع ايزنهاور، واستكمالاً له، تقدم همرشولد، بتاريخ ١٩٥٩/٦/٥، بوثيقة الى الجمعية العامة لهيئة الأمم تهدف الى دمج الشعب الفلسطيني في المجتمعات العربية التي يتواجد فيها عن طريق مشاريع التنمية الاقتصادية. ولكن المعارضة الفلسطينية الشديدة لهذا المشروع والتي ظهرت في مؤتمري بيروت، من السنة نفسها، أدت الى الحاق هذا المشروع بمن سبقه.

وكان آخر مشاريع الولايات المتحدة في هذا الاتجاه هو مشروع الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة «كارينجي»، والذي كلف من قبل الحكومة الأميركية بدراسة جديدة «لمشكلة اللاجئين». وفي ١٩٦٢/١٠/٢، قدم جونسون مشروعه واقترح فيه ان يعطى كل رب أسرة فلسطيني حرية الخيار بين العودة أو التعويض، مع حق اسرائيل برفض هذه العودة أو قبولها تحت ستار ما أسماه بالكشف الأمني، ويتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات في فلسطين عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ وتساهم الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من الدول الأعضاء في هيئة الأمم، في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات، وأشار جونسون الى ضرورة تطبيق هذا المشروع بصورة تدريجية.

استطاعت المعارضة الفلسطينية اسقاط هذا المشروع، فتقدمت الولايات المتحدة، بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠، بمشروع قرار الى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة باحياء عمل لجنة التوفيق. وفي ١٩٦٣/١٢/٣، رفعت اللجنة تقريرها الى الجمعية العامة ذاكرة فيه قبول جميع الأطراف في الشرق الأوسط استعدادها لحل مشكلة اللاجئين، غير ان ممثلي الدول العربية في هيئة الأمم أصدروا، في التاريخ نفسه، بياناً مشتركاً نفوا فيه وجود أية اتصالات، وأكدوا عزم حكوماتهم على عدم الدخول في محادثات بشأن تحويل القضية الفلسطينية الى مشكلة لاجئين.

لقد كانت هذه الخطوة (تحريك لجنة التوفيق) هي الحلقة الأخيرة في سلسلة المحاولات الأميركية للتذويب الاقتصادي للقضية الفلسطينية عن طريق دمج اللاجئين وتأمين انخراطهم اقتصادياً في البلدان العربية المجاورة.

المرحلة الرابعة: عودة الى الحل السياسي

طرأت على الوضع في الشرق الأوسط تحولات جوهرية في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، وما ان مال منتصف الستينات نحو الأفول حتى كانت الخريطة السياسية قد خضعت لمتغيرات أساسية تتمثل في ما يلي:

(أ) طار حلف بغداد بسقوط الحكم الملكي في العراق ووصلت تيارات وطنية الى السلطة في العراق. كما سقط حكم الانفصال في سوريا سنة ١٩٦٣، وانتهت أيضاً حرب التحرير الجزائرية بطرد فرنسا وانتصار الثورة المعادية للامبريالية، واستطاع السلال توطيد سلطته في اليمن الشمالية الخ...

(ب) أصبحت الدول العربية تمتلك مخزوناً جيداً من الأسلحة الحديثة، كما صارت تملك مخزوناً احتياطياً هائلاً عبر تسلحها من بلدان المعسكر الاشتراكي؛ وذلك في الوقت نفسه الذي كان يتزايد فيه النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط.

(ج) تهمشت الأنظمة العربية الموالية للامبريالية العالمية وأصبح من الصعب عليها الاحتفاظ بمواقعها.

(د) استطاع الفلسطينيون خلق الكيان الخاص بهم عبر تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤. وبدأت الثورة الفلسطينية بكفاحها المسلح في مطلع عام ١٩٦٥؛ مما يبشر بخطر عظيم على مستقبل العلاقات الامبريالية في المنطقة.

(هـ) بعد استقلال عدد كبير من البلدان في العالم على يد حركات التحرير، ازداد التأييد العالمي للحقوق العربية، مضيفاً ثقلاً جديداً لتأييد المنظومة الاشتراكية ودول عدم الانحياز.

هذه المتغيرات اضطرت الولايات المتحدة الى تغيير تكتيكها، خاصة وان مشاريع التذويب الاقتصادي جميعها كان نصيبها الفشل، وأدت الى عكس ما تبغيه منها، فقد طُوقت معظم مواقعها